مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

محضر الجلسة رقم 497

التاريخ: الثلاثاء 15 جمادى الثانية 1427 (2006/07/11).
الرئاسة: المستشار السيد محمد فضيلي الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعة و 25 دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة مساءا.
جدول الأعمال: الأسئلة الشفوية.

السيد رئيس الجلسة:
بسم الله الرحمن الرحيم،
بسم الله، أفتتح الهذه الجلسة،
حضرات السيد الوزير المحترم،
حضرات السادة المستشارين المحترمين،

طبقا للمادة 56 من الدستور و لمقتضيات القانون الداخلي للمجلس سنعقد هذه الجلسة المخصصة للأسئلة الشفوية و أجوبة الحكومة عنها، و بعد ذلك و حوالي الساعة الخامسة بعد الظهر، سنعقد جلسة أخرى مخصصة للتضامن مع الشعب الفلسطيني الشقيق، و قبل البدء في جدول الأعمال أعطي الكلمة للسيد أمين المجلس ليطلعكم على ما جد من مراسلات. فليتفضل السيد الأمين مشكورا.

السيد أمين المجلس:
بسم الله الرحمن الرحيم،
السيد الرئيس،
السيد الوزير،
الإخوة المستشارين،

المراسلات الواردة على رئاسة المجلس، توصلت رئاسة مجلس المستشارين برسالة من المستشار السيد العربي السالمي عبر فيها عن استقالته من فريق العهد و رسالة أخرى أخرى يعلن انضمامه إلى الفريق الديمقراطي، كما توصلت الرئاسة من السيد رحو الهيلع رئيس فريق الاتحاد الاشتراكي لطلب تأجيل سؤال شفوي، يشرفني أن أقوم بتأجيل سؤال فريق الاتحاد الاشتراكي لجلسة اليوم المتعلق بتعميم التعليم الأولي.
عدد الأسئلة الشفهية المتوصل بها ابتداء من 4 يوليوز إلى 11 يوليوز 12 سؤالا شفهيا و 3 أسئلة كتابية. و شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:
شكرا لكم السيد الأمين،

نشرع الآن حضرات السيدات والسادة في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال و عددها 10 أسئلة ثلاثة منها أسئلة آنية موجهة إلى قطاع إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة، و7 أسئلة عادية تهم قطاعات إعداد التراب الوطني، المالية، الخوصصة، التربية الوطنية، العلاقة مع البرلمان، تحديث القطاعات الصناعية و التجارية.

و سنبدأ بأسئلة آنية موجهة لقطاع إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة 2 منها تصب في موضوع واحد، و يتعلق بمراقبة جودة مياه الشواطئ و أستأذنكم نظرا لوحدة الموضوع، موضوع السؤالين لأعطي الكلمة للسادة المستشارين ليعرضوا الأسئلة المتعلقة بمراقبة جودة مياه الشواطئ للمستشارين المحترمين:
محمد بلحسان، الحو مربوح، علي سالم شكاف، يحيى يحيى، الشكاف سداتي، محمد الرايس و محمد المنصوري.
الكلمة لأحد المستشارين لشرح السؤال، السيد محمد بنلحسن.

المستشار السيد محمد بلحسان:
بسم الله الرحمن الرحيم،
السيد الرئيس،
السادة الوزراء،
إخواني المستشارين،

تعرف الشواطئ خلال موسم الصيف إقبالا متزايدا من قبل المواطنين للاصطياف و الترويح عن النفس، و مما لا شك فيه فإن المحافظة على صحة و سلامة المواطنين و سلامة البيئة خلال هذا الموسم يجب أن تحظى بأهمية خاصة و بتظافر جهود جميع المتدخلين من أجل ضمان مرور العطلة الصيفية في أحسن الظروف بالنسبة لجميع المواطنين الذين يتواردون على الشواطئ.

و إذا كنا نثمن المجهودات الكبيرة التي تبذلها مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة تحت الرئاسة الفعلية للأميرة الجليلة لالة حسناء و كذا المجهودات التي تبذلها الحكومة على مستوى مراقبة جودة مياه الشواطئ بحيث تم التقليص من عدد الشواطئ الغير الصالحة للسباحة إلى 10.1 % سنة 2005 و هي نسبة من المنتظر أن تنخفض هذه السنة كذلك.

إلا أننا و مع كامل الأسف نلاحظ بأن هذه المجهودات تبقى دون تطلعات المواطنين خاصة و أن العديد من الشواطئ لازالت تعاني من نقص حاد في البنيات التحتية و التجهيزات الضرورية كما أن بعضها لازالت تتأثر بقذف المياه المستعملة في البحر، و نظرا لكل ذلك فإننا نؤكد ضرورة مواصلة الجهود حتى تتمكن كافة الشواطئ المغربية من الحصول على علامة الجودة الدولية اللواء الأزرق فضلا عن ضرورة تحسيس المصطاف نفسه في مجال الوقاية من المخاطر الصحية المرتبطة بالسباحة و مساهمته في نظافة الشواطئ و جودة مياهها.

و لذلك نسائلكم السيد الوزير ما هو برنامج وزارتكم لضمان جودة مياه الشواطئ؟ و ما هي الإجراءات التي ستقوم بها الحكومة لتجهيز الشواطئ و المحافظة عليها؟ و شكرا.

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم،

ننتقل إلى السؤال الآني الثاني، موجه أيضا إلى السيد الوزير في نفس الموضوع حول سلامة الشواطئ المغربية من التلوث للمستشارين المحترمين: سنعيد التدلاوي، محمد الكور، محمد طريبش، الميلودي عفوت، أحمد الديبوني، عبد السلام أحدوش، محمد هلال، محمد العقاوي، محمد البطاح، ميلود ناصر، مصطفى بوزكور.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لبسط السؤال، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد.. :

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

إخواني المستشارين،

لا يخف عليكم أن المغرب و لله الحمد حباه الله بمؤهلات طبيعية خلابة حيث أنه يتوفر على واجهتين بحريتين، الشاطئ الذي يجعله قبلة للزائرين و السياح و من الدول الأجنبية إضافة إلى العدد الهائل من الجالية المغربية بالخارج و بحكم أننا في بداية العطلة الصيفية حيث تصبح الشواطئ المغربية قبلة للمصطافين.

السيد الوزير، ما هي الإجراءات و التدابير التي اتخذتها الحكومة لكي تستوعب المدن الشاطئية الوطنية الكم الهائل للمصطافين في أحسن الظروف؟

2) ما هي الوضعية البيئية التي توجد عليها شواطئنا الوطنية؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

الكلمة الآن للسيد الوزير للإجابة على السؤالين معا.

السيد وزير إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة محمد اليازغي:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

بطبيعة الحال الموضوع آني بالفعل لأنه... المستشارين فالمغرب يتوفر على ساحل كبير متوسطي و أطلسي لكن بطبيعة الحال هذا الساحل عليه ضغط إنساني بشري و عمراني كبير يجعل على أن مخاطر التلوث واضحة للعيان بالنسبة لهذه الشواطئ، في حين أن تلك الشواطئ هي التي حبانا الله بها لنمكن المواطن المغربي من قضاء فترة في تلك الشواطئ و من استقبال سواح لابد أنهم ينظرون إلى شواطئنا نظرة إعجاب و تقدير بطبيعة الحال، منذ 2002 تقوم وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة و وزارة التجهيز بفحوصات قوية على جودة مياهنا في هذه الشواطئ و الحمد لله يمكن أن نقول أنه منذ 2002 إلى الآن هناك تطور ملموس، بطبيعة الحال الوزارتين يقومان بهذا الدور في إطار مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة التي ترأسها سمو الأميرة للاحسناء.

و بطبيعة الحال بالنسبة لهذه السنة هناك تحسن قوي و أديت في ندوة صحفية أنا و زميلي كريم غلاب يوم 30 يونيو كل التفاصيل حول هذه...

فنحن الآن يعني بالنسبة لهذا الموسم، المحطات الصالحة للاستحمام هي 271 محطة مقابل 29فقط محطة غير صالحة للاستحمام أي أن جودة المياه تصل في هذا الموسم إلى نسب عالية و يكفي أن أقول لكم أنه بالنسبة للطائفة الأولى التي صنف جودة عالية هناك 57,60 ٪ من الشواطئ في هذه الدرجة و هناك درجة متوسطة لكنها جيدة تصل إلى 32,60 يبقى فقط النصف الذي هو ملوث مؤقتا فيه 8,60 ٪ و الشواطئ الغير الصالحة نزلت من 10 سنة 2005 إلى 1,4 ٪ هذه السنة و بذلك نشعر على أنه كل المتدخلين و كل العاملين يقومون بمجهود جبار سواء الجماعات أو الوزارات أو المصالح لجعل شواطئنا تكون في المستوى للحصول كما فعل شاطئ عين الدياب و شاطئ الصويرة الذي حصل على العلم الأزرق الذي هو عنوان الجودة العالية للشواطئ و نحن نأمل إن شاء الله أن تتحسن الأوضاع بالنسبة لشواطئنا لتصل إلى هذه الجودة و ما تقوم به مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة بتعبئة قطاع عام و قطاع خاص بدأ يعطي أكله و سيستمر إن شاء الله بالنسبة للسنوات المقبلة. بالإضافة إلى ذلك هناك إجراءات بالنسبة للوزارة المعنية و هناك دورية للسيد الوزير الأول متعلقة بجودة الشواطئ و دوريات أخرى متعلقة بحماية صحة المصطافين و حماية كل الأشخاص الذين يلجئون إلى تلك الشواطئ و بطبيعة الحال لابد أن نعي أن قضية تلوث المياه هو كذلك يأتي من كون المقذوفات التي أشار إليها السادة النواب المقذوفات في البحر و هذا هو الذي يجعل مثل شاطئ كشاطئ الرباط و سلا أو شاطئ طنجة غير صالح للسباحة حسب كل الدراسات التي قمنا بها لذلك من هنا أهمية البرنامج الوطني للتطهير الذي أعدته وزارة إعداد التراب الوطني والماء و البيئة و وزارة الداخلية و الذي دخل إلى حيز التنفيذ هذه السنة و هو بحجم 43 مليار ستصل بنا إلى تخفيض التلوث إلى 60 ٪ سنة 2010 و إلى 80 ٪ سنة 2015 كما التزم بذلك المغرب في قمة الأرض في " جوانز بورغ " سنة 2002. بطبيعة الحال هذا المخطط أساسي، و بطبيعة الحال هو الذي سيكون له انعكاس كبير بالإضافة إلى ما تتخذه الجماعات التي شعرت بأهمية أن تكون لها شواطئ نظيفة و غير ملوثة لتستقطب زبناء بطبيعة الحال نشاط تجاري و عمراني و ترفيهي لابد أنه يدر عليها فوائد كبيرة و على ساكنتها. و شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

الكلمة في إطار تعقيب، الحو مربوح، تفضل.

المستشار السيد الحو مربوح:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير على هذه التوضيحات،

بكل صراحة النتائج المحصل عليها جد مهمة و مرقمة و ننوه مرة أخرى بما تقوم به مؤسسة محمد السادس و وزارتكم السيد الوزير، و لكن يجب أن تبقى هذه النتائج مكسبا دائما و المضي قدما في تحسنا، و في هذا الإطار نريد أن نركز على بعض النقط التي نراها مهمة بالنسبة لهذا الميدان.

1 - الاهتمام بالبنية الشاطئية اللي هي الأساس.

- التجهيزات الضرورية في كافة الشواطىء وهذا الأساس والمنطلق

2 -نرى نقطة مهمة أيضا في هذا المجال هو تشجيع و تعميم الشراكة مع المنعشين الاقتصاديين، لقد برهنت على فاعليتها في هذا الميدان.

– تكثيف انخراط الجماعات كما أشرتم السيد الوزير، و الجمعيات في تدبير الساحل بصفة عامة.

النقطة الأخيرة و التي نراها مهمة جدا في هذا الميدان و هي التحسيس، النظافة من الإيمان، التحسيس و التربية السيد الوزير في هذا المجال مهما جدا لكي يكتسي الموضوع طابع الحملات فقط بل يجب أن تكون سلوك و ممارسة دائمة و لهذا التحسين و التربية من ركائز دعم هذا المجال، وحتى إلى اقتضى الأمر الحال السيد الوزير الزجر لما لا لأنه البيئة مهمة فهناك حدود يجب ألا تتجاوز و إلى اقتضى الحال يجب الزجر. و شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا،

إذن أعطي الكلمة في إطار التعقيب للمستشارين المحترمين المنتمون إلى الفريق الديمقراطي.

إذن ما كاين تعقيب.

السيد الوزير هل لديكم رد على التعقيب؟ تفضل السيد الوزير.

السيد وزير إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة:

لا فقط الاتفاق مع السيد النائب هو أن قضية التحسيس قضية مهمة و في هذا الإطار نشر التقرير حول جودة المياه و يدخل في باب التحسيس لذلك ما قامت به الصحافة للتعرف بكل المعطيات التي هي معطيات دقيقة و صريحة و شفافة بالإضافة إلى أنه في هذا الميدان التعاون الذي يقوم في إطار مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة هو تعاون يتطور باستمرار و بالتالي هناك كذلك كما قلت إرادة عند الجماعات للمساهمة في تحسين الأوضاع بالتجهيزات الأساسية التي تنقص كثير من شواطئنا، و هناك كذلك اتفاق تم بين وزارة إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة و شركة فيول... اللي مهرات على التطهير في كثير من المدن الساحلية، و في هذا الاتفاق فيه دفع لنسير في اتجاه إيجابي بالنسبة لشواطئنا و شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

ننتقل إلى السؤال الآني الموالي وهو موجه أيضا إلى السيد وزير المكلف بإعداد التراب الوطني و الماء و البيئة حول وضعية الموظفين العاملين بوكالات الأحواض المائية المستشارين المحترمين السادة: محمد العربي القباج، محمد تيسنا العلوي، محمد أبو الفرج، عزيز الفيلالي فليتفضل أحد المستشارين لشرح السؤال.

المستشار السيد عزيز الفيلالي:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لقد تم تهيئ النظام الأساسي لموظفي وكالة الأحواض المائية في شهر نونبر 2003بدون مشاركة المعنيين و كذا المجالس الإدارية لهذه الوكالات أو ممثلين عنهم، و تمت المصادقة عليه بين الوزيرين، إعداد التراب الوطني و الماء و البيئة و كذا المالية مع الإشارة أن هذا النظام لا يستجيب لتطلعات الموظفين العاملين بهذه الوكالات زيادة على ذلك فإن التعويضات لا تتجاوز 4٪ بالنسبة للأطر و 10٪ بالنسبة لباقي الموظفين مع التذكير أنه تمت المصادقة مؤخرا على أنظمة وكالات أخرى تسلمت تعويضات جد مهمة تصل إلى 100 ٪ في بعض الحالات مثل الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية و المسح العقاري و الخرائطي و كذلك وكالة تنمية الأقاليم الشمالية و الجنوبية و التي تم إنشاؤها بعد وكالة الأحواض المائية لذا نسائلكم السيد الوزير عن مآل الموظفين العاملين بوكالات الأحواض المائية منذ إنشائها سنة 1996 بالنسبة لحوض أم الربيع و منذ سنة 2000لباقي وكالات الأحواض المائية الأخرى و ما هي التدابير و الإجراءات المتخذة لتعويض هذه الفئة من الموظفين عما قامت به من إنجاز بهذه الوكالات خلال هذه الفترة؟

متى تنوون فتح حوار جاد و بناء مع المعنيين بالأمر الذين أعدوا مشروعا بديلا يرقى إلى مستوى تطلعاتهم و يوازي ما تمت المصادقة عليه بالنسبة للوكالات الأخرى. شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم المستشار المحترم الأستاذ عزيز الفيلالي.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

تفضلوا السيد الوزير.

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

السيد الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني و الماء و البيئة :

بطبيعة الحال لا أحتاج أن أذكر السادة المستشارين بأهمية قيام وكالة الأحواض المائية في إطار السياسة التي ينهجها المغرب، سياسة مندمجة في ميدان الماء، و بطبيعة الحال أهمية هذه الأحواض جعلتها تحظى بعناية خاصة من طرف الحكومة، و ترتيبها و تنظيمها يجعل على أنها هي نفسها مكان للحوار لأنه المجلس الإداري لوكالة الأحواض هو تركيبة ثلاثية فيه الدولة و المؤسسات المكلفة بالماء، فيه المنتخبين و فيه المستعملين للماء.

بطبيعة الحال لما انطلقت هذه الوكالة، صحيح أنها لم يكن لها نظام أساسي و تأخر المغرب في تأسيس وكالة الأحواض يجب أن لا ننسى هذا و بالتالي انطلقت وكالة الأحواض بموظفي و أطر المديريات الجهوية للماء التي كانت قائمة في إطار وزارة التجهيز، و مدة سنتين بطبيعة الحال استمر الحوار و النقاش شامل فيه الجميع خصوصا المجالس الإدارية، أنه المجالس الإدارية للوكالات هي التي في النهاية صادقت على ما تم الاتفاق عليه مع وزارة المالية، علما أن هذه المجالس الإدارية شاركت في كل مراحل الحوار للوصول إلى النظام الأساسي الحالي، هذا النظام الأساسي الحالي بطبيعة الحال هو عمل على أساس إخضاع جميع المستخدمين بالوكالات إلى النظام العام للوظيفة العمومية و الأنظمة الخاصة المشتركة للوزارات ذلك حق يستفيدوا من كل إصلاح يتم في إطار الوظيفة العمومية، و أنتم تعلمون أن هناك مخطط للإصلاح سيهم الوظيفة العمومية و يستفيد منه العاملون في الوكالات، إضافة إلى إذا كانت هناك رفع للأجور و تعويضات في الوظيفة العمومية فسيستفيدوا العاملون في الوكالات بذلك، بالإضافة إلى أن لهم تعويضات إضافية سواء التعويض المتعلق بالمردودية، أو التعويض على التنقل، أو التعويض عن السكن و تعويضات أخرى مرتبطة بنوعية المهام التي يكلف بها المستخدمون، بطبيعة الحال هذا ليس نظام نهائي و بطبيعة الحال نحن مع الحوار، لا أنا شخصيا و لا السيد كاتب الدولة في الماء أبوابنا مفتوحة للحوار و علاقتنا مع العاملين هي علاقات إعطاء الأهمية للحوار و لما يمكن أن يصل له ذلك الحوار من نتائج إيجابية، لأنه ما يهمنا هي مصلحة وطننا بوكالات بالفعل تكون قادرة على العطاء و مصلحة العاملين فيها أن يكونوا متباحين للعمل في إطارها و إعطائها ما يمكن إعطاؤه لعملهم.

بطبيعة الحال يبقى هذا النظام مؤقت و قابل للتغيير و نحن لا نرى مانعا أن الوكالات بدأت عملها و بدأت مهامها و هي لم تحصل بعد على الوكالات التي ينص القانون على إعطائها، و لهذا لما ستكون لها إن شاء الله مداخيل أساسية و لما ستبلور مهامها بكيفية أقوى من المحقق على أن هذا النظام الأساسي قابل للتغيير و التحسين و شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا،

كلمة في إطار التعقيب للأستاذ ... العلوي.

المستشار السيد تيترا العلوي:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير،

أولا أريد قبل كل شيء أن أنوه بالسيد الوزير و العمل الذي قام به فيما يخص إخراج هذه الوكالة، و بالطبع فيما يخص القانون المتعلق بتنظيم هذه الوكالة، لأن حقيقة عمل جد مشكور عليه الحكومة على ما قامت به، الإشكال اللي كاين السيد الوزير هو إننا عندما نتكلم على الحوار، الحوار هو أسلوب حضاري اخترناه جميعا و اخترناه بالذات في إطار حكومة التناوب على أساس أن نحاور جميع الأطراف المعنية بالأمر فيما يخص القوانين التي تهم الموظفين، و في إطار جميع الاتفاقيات التي وقعت من طرف المركزيات النقابية مع الحكومة ديال التناوب إلى الحكومة الحالية، لكن الإشكال هو أنه كاين تناقض، أولا القانون 95.10.95 و المادة 21منه تتكلم على أن القانون الأساسي يجب أن يهيئ من طرف المجلس الإداري، لم يهيأ السيد الوزير من طرف المجلس الإداري و لم يعرف المجلس الإداري ماذا جرى في هذا القانون حتى فوجئ الجميع بالتوقيع الذي تم بين وزارتكم و وزارة المالية.

ثانيا عندما تتكلم عن قانون يهم العاملين في القطاع علما أن الوكالة هي وكالة أساسا مبنية على اليد العاملة، عاملة تماك و هي المنتخبة الحقيقية وهي التي تقوم بمجهودات جبارة إلا أن نظرا للتوجه الجديد فيما يخص المغرب، فيما يخص ضبط مياهنا و ضبط أمورنا المتعلقة بالمياه وموارد المياه و لكن ألا نشارك الموظفين و ألا نحاور الموظفين و نأتي بقانون رفض من طرف جميع العاملين داخل الوكالة، من جميع العاملين حتى جاءت المفاجأة أن تأتي المنكرة من طرف السيد الوزير إلى جميع الإدارات تطلب من الإدارة تطبيق القانون الأساسي اللي هو حيف على الطبقة الشغيلة و ملي كانتكلم على القانون الأساسي لا علاقة له بقانون الوظيفة الأساسية لأنه ملي كانتكلموا على 4 ٪ ديال التعويض بالنسبة للأطر و 10 ٪ بالنسبة بالموظفين هذا يتناقض إطلاقا مع قانون الوظيفة العمومية، فلهذا اللي بغينا نطلبوا من السيد الوزير من خلال كلامكم الأخير كاتقولوا أنكم موجودين للحوار و كايمكن تعديل هذا، احنا كانطلبوا من السيد الوزير توقيف هذا القانون و فتح حوار مع العاملين و العمل على تهيئ قانون لا يمس بالدرجة الأولى وضعية العاملين و إلا سندخل عاود لمتاهات أخرى فيما يخص إضرابات و هذا واحنا بارك علينا من هذه الإضرابات، ما فيها باس نوضحوا الأمور في هذه البلاد و نتكلموا بشوية ديال الشفافية و إلا غادي يبقى هذا هو الرد ديال العاملين و غادي يكون الرد ديال الإضرابات ديال التوقيفات و ما بغيناشاي نوصلوا لهاد الحالة هادي.

إذن احنا نلتمس من السيد الوزير الآن على أساس أنه كيف كايقولوا الفرنسيين نديروا Robotte نعاود نرجعوا للحوار، نتحاور مع

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

هاد العاملين و ديك الساعات النتيجة اللي غانوصلوا لها، وراه ضروري غانوصلوا لنتيجة، النتيجة غاتكون لصالح الجميع و لصالح العاملين و لصالح المغرب في نفس الوقت. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

لكم الكلمة السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني و الماء و البيئة:

لا غير لابد من تأكيد شيء أساسي و هو أن الحوار كان في البدء و لكن مع النقابات التي تمثل كل قطاع الماء أنه لحد اليوم لا تتوفر وكالات الأحواض على نقابات خاصة بها من جهة، ثانيا المجالس الإدارية هي التي صادقت على النظام الأساسي في دورتها في السنة الماضية، ثالثا ليس من مصلحة العاملين أن نوقف هذا النظام الأساسي ليبقوا في وضعية سيئة لا، يطبق القانون لكن لا مانع من الحوار و المناقشة لإيجاد صيغ إذا كان من الضروري أن تكون هناك صيغ متقدمة لحماية مصالح العاملين في هذا القطاع و شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير،

ننتقل إلى الأسئلة العادية، و سنبدأ مع السؤال الموجه إلى السيد الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني و الماء و البيئة حول تلوث البحار للمستشارين المحترمين السادة: إدريس العلوي، حسن زهير، عبد الصمد عرشان، الغازي غرارية، محمد اوخيار، محمد برطيني، محمد بوخ

دادي و سعيد كمال فليتفضل الحاج الحسن زهير لبسط السؤال مشكورا.

المستشار السيد حسن زهير:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين، أختي المستشارة، أختي المستشارات،

حبى الله المغرب ببحرين، البحر الأبيض المتوسط شمالا و المحيط الأطلسي غربا هذان البحران غنيان بخيرات متنوعة و كثيرة غير أنهما يتعرضان للتلوث بجل أشكاله مما يهدد البيئة البحرية و يتمثل هذا التلوث فيما يتدفق من مصانع و معامل مدننا الساحلية من فضلات و تصريف الواد الحار في البحر مباشرة دون معالجة مما يؤثر على الثروة السمكية و يهدد قاطني هذه المدن الساحلية بشتى الأمراض و في هذا الصدد نسأل السيد الوزير عن التدابير التي ستتخذها الوزارة في اتجاه محاربة هذا التلوث البيئي. شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم،

الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال،

تفضلوا سيدي.

السيد الوزير:

شكرا للسيد المستشار على هذا الموضوع،

بطبيعة الحال هذا الموضوع له ارتباط بالأسئلة السابقة لكن ما يجب أن نؤكده هو أن بالفعل نحن في منطقة ليس فقط التلوث فيها هو تلوث داخلي بالمقذوفات لكن تلوث كبير في البحار سواء المتوسط أو الأطلسي لأنه هذه البحار تعرف مرورا قويا من طرفه فيكفي أنه بالنسبة للبوغاز، جبل طارق يمر يوميا 300 باخرة و فيها من يقذف أشياء خطيرة لذلك نحن في منطقة ليس فقط فيها تلوث البحر من الداخل و هذا أشرت له عند الإجابة عن السؤال الأخير لكن فيه تلوث بالبحر، من هنا أهمية المشروع الذي أشرت الذي أشرت إليه المتعلق بالمخطط الوطني للتطهير. هذا المخطط الذي تأخر المغرب كثيرا في بلورته و لم تطرح الفكرة لأول مرة إلا في حكومة التناوب و لم يتبلور المشروع إلا بعد قرار اللجنة الوزارية، حول الماء التي يترأسها الوزير الأول في السنة الماضية و بدأت وزارة الداخلية و وزارة إعداد التراب الوطني في إعداد المخطط الحالي الذي أشرت له سابقا. و هذا المحقق هو الذي سيجعل أن مقذوفاتنا في البحار ستنقص بكيفية واضحة بل نحن في الحاجة في المستقبل إلى محطات لمعالجة تلك المياه العدمة و استعمالها استعمالا جديدا إما في الفلاحة، إما في السقي في المناطق الخضراء، بالإضافة إلى هذا هناك اتفاق مع اسبانيا و البرتغال و فرنسا و الجزائر و تونس متعلق بمحاربة التلوث البحري، و في هذا الإطار يقوم المغرب منذ سنة 2002بمبادرة لعملية التدريب على مكافحة التلوث الخطير الذي يمكن أن يأتينا من البحر، من هنا كانت الدورة الأولى سنة 2002 في المحمدية و في سنة 2004كان ذلك في الناظور حيث تتعبأ كل الفعاليات، القوات المسلحة الملكية، القوات الجوية، الدرك، البيئة، العمالات، الأجهزة المنتخبة لدراسة ما سميناه subilese أي التدريب على حادثخطير ملوث للبحر و مدى استعدادنا و تدريبنا و تنسيق عملنا لنستطيع بالفعل مواجهته فهذا ما يمكن أن أقوله، و بطبيعة الحال نحن نتعاون في هذا الميدان بالنسبة للبحار في عالم البحار مع الدول التي أشرت لها و التي تجمعنا معها اتفاقية مضبوطة التكاليف و مضبوطة الميكانيزمات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم

الكلمة للسيد العلوي في إطار التعقيب.

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

السيد المستشار إدريس العلوي:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الزميلتين و الزملاء المستشارين المحترمين،

أرى السيد الرئيس أن الجواب ديال السيد الوزير، أشكره أولا و بداية على تفضله بالجواب و أرى أن الجواب جد متفائل ربما موقع السيد الوزير راه الشواطئ المغربية و البحار نظيفة، احنا البحار ديالنا و نظافة الشواطئ نعتقد جازمين أنه من شأن الدولة أولا و شأن الجماعات المحلية و شأن المواطنين لأننا مهما يكن احنا عندنا كيلومترات متعددة من الشواطئ و لابد هذا شأن الجميع، شأن المواطنين شأن الدول إلى آخره، و لكن ما نراه أن على الدولة في المجالات اللي كاتقوم بها كاينة واقعة حاصلة هذا حتى واحد ما ينكرو و لكن تبقى دون المطلوب احنا نعتقد بأن مازال مارقيناشاي لأن المياه العادمة وراه جا في التدخل السيد الوزير المياه العادمة تصب في البحار هذا غير مقبول لأن السيد الوزير تكلم على المخططات و على التعاون إلى آخره ولكن الدولة مسؤولة على هاد المسألة هادي و الجماعات المحلية إذا احنا كنطالبوا السيد الوزير و هو حاضر معانا و هو عضو بارز كانعرفوا بأن هاد المسالة ما يمكنهاش تستمر إلى ما لا نهاية، المياه يجب أن تعالج قبل باش تمشي للبحار، الروائح الكريهة كاندوزوا في الدار البيضاء، في الرباط إلى آخره راه ماخافي حتى على شي واحد، و هذا راه حقيقة مطلقة و كاينة، المسألة الثانية أنا أعتقد بأن هناك مساحة للتربية و التكوين و الزجر كذلك لأن فين ديك واحد الشرطة ديال البيئة، السيد الوزير أنا كانعلم بأنا شاركنا في إعداد التراب الوطني شحال من مرة كايتكلم على هاد المسألة هادي و لكن ما كانشوفوهاش مزيان التحسيس و التربية إلى آخره و لكن الجزاء كون كان الجزاء ما نلقاوش الشواطئ ديالنا و خص التقنيين بالاستعمال ديال الشواطئ بالقانون لأن استعمال ديال الشواطئ احنا من هب و دب يستعملها كما أراد و كيف شاء و هاد الشي ماشي في دولة الحق و القانون و ماشي معقولة أخيرا السيد الوزير أنا كنشكرو لان السفن العابرة اللي حاملة البترول ديك الناقلات الكبيرة أنا كانعرف باللي المغرب كايدير مجهود كبير جدا في هذا الباب واحنا السيد الوزير كانشكروه و لكن ربما يجب على الوزارة في غياب الصحافة ديال البحار يديروا مجلة ليطلع المواطنين على ما يجري في البحار لأنه هذا حق من حقوق ديال الاعلام. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

السيد الوزير، إذا باسمكم جميعا نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة مع متمنياتنا من الحكومة أن تحافظ على شواطئنا من عبث التلوث، من عبث العابثين في البناء العشوائي.

ننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير المالية و الخوصصة و عددها أربعة أسئلة السؤال الأول موجه إلى السيد وزير المالية حول البطاقات البنكية للمستشارين المحترمين السادة: أحمد بنا، ادريس الراضي، احمد أمهال، أحمد المالكي، محمد الشافعي، فليتفضل الأستاذ بنا لشرح السؤال.

المستشار السيد أحمد بنا:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير لا يخفى عليكم أن عددا من المغاربة أصبحوا يستخدمون بكثرة هذا النوع من البطاقات، و لهذا نسائلكم السيد الوزير، ما هي الإجراءات التي سوف تتخذها الحكومة حتى يصبح هذا النوع من المعاملات التجارية محصنا من كل التلاعبات؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا،

لكم السيد السيد وزير المالية و الخوصصة للإجابة على السؤال.

السيد وزير المالية و الخوصصة فتح الله أولعلو:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أولا شكرا للسادة اللي قدموا هاد السؤال لأنه أولا هذه آليات جديدة ديال الأداء في بلادنا بحال في البلدان الأخرى، ما فيها باس أو لا نعطي بعض المعلومات عليها كاين ثلاثة أنواع ديال البطائق الإلكترونية للأداء البنكي، كاين البطائق اللي تاتسحب السيولة من الشبابيك الأوتوماتيكية، كاين البطائق ديال الأداء و كاين البطائق كذلك ديال السلف الناس اللي عندهم يمكن لهم يستافدوا من السلف، و كاين كذلك للتذكير بعض البطائق اللي يمكن أن تجمع بين الاثنين أو أكثر من الوظائف الثلاث التي ذكرت، كذلك من ناحية المعلومات أنا أستفيد من هذا السؤال اللي طرحوه السادة المستشارين المحترمين كاينة 4 الآن ديال الشركات اللي عندها الترخيص و اللي كاتقوم بتسيير وسائل الأداء الإلكتروني، و للتأمين الآن المهم هو التأمين ربما هذا هو السبب ديال السؤال لتأمين الربط بين هذه الشبكات الأربعة أحدثت المجموعة المهنية لبنوك المغرب مركزا خاصا بالعمليات البنكية الإلكترونية و يندمج إحداث هذا المركز في إطار الجهود المبذولة من طرف البنوك بإنعاش و تطوير و تشجيع التداول باستعمال البطائق الإلكترونية، و لذلك من خلال ثلاثة المنافذ:

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

1 - إنشاء مركز موحد يقوم بتجميع العمليات الإلكترونية و تأمين تسويتها

2 - الرفع من سلامة البطائق البنكية و تأمين العمليات الإلكترونية

3 - الزيادة في نسبة تداخل عملية الأداء بالبطائق البنكية.

في هذا الإطار كذلك المركز يقوم بإدارة تسيير العلاقات مع جميع التجار و المحلات المنخرطة اللي في شبكات الأداء، و لابد أن أبرز للسيد الرئيس بسرعة إلى أن بنك المغرب اللي هو مكلف مباشرة قام في إطار تحديث نظام الأداءات بتعاون مع البنوك بإحداث نظام المقاصة الإلكتروني المغربي للأبناك، و هو الآن في مرحلة تجريبية في الدار البيضاء و كذلك لابد نذكر بالمادة 10 في القانون الأساسي ببنك المغرب الذي يتضمن مقتضيات تخول لبنك المغرب صلاحية اتخاذ جميع التدابير التي من شأنها تسهيل تحويل الأموال بالسهر على حسن سير و سلامة أنظمة الأداء و في هذا الإطار يسهر بنك المغرب على سلامة نظامي المقاصة و تسديد مقابل تسليم الأدوات المالية و يتحقق من سلامة وسائل الأداء و ملاءمة المعايير التي تطبق عليها. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة في إطار التعقيب الأستاذ أحمد.

المستشار السيد أحمد البنا:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السؤال ديالنا كيف هو جا السيد الوزير هو في الحقيقة من أجل صيانة ديال المعاملة بهاد البطائق الإلكترونية، فبهذه المساهمة كانفوا نطلبوا منكم ما هي النتائج التي توصلت لها اللجنة الوطنية المكلفة بدراسة السهول الناجعة لمكافحة التدليس في مجال النقديات و المتمثلة عن وزارتي العدل و السياحة و الإدارة العامة للأمن و المجموعة المهنية لبنوك المغرب و مراكز النقديات بحيث بلغ في أواخر شهر سبتمبر 2005 حسب التصريح ديال بنك المغرب أن 2 مليون و 600 ألف بطاقة منها 900 ألف بطاقة VISA و MASTER CARTE و حوالي 700 ألف بطاقة خاصة مخصصة للساحل فقط كيف جا في الرد ديالكم، و 32 مليون عملية سحب في سنة 2005 و بمبلغ مالي مقدر ب 23 مليار درهم و هو ما يعادل ارتفاع 16 ٪ مقارنة مع 2004 و بخصوص التحويلات ذات الأداء بنفس البطاقات بلغ حوالي 3 مليون عملية بمبلغه الإجمالي يصل إلى مليار و 700مليون، و قد بلغ الغش عن طريق المعاملات بالبطائق البنكية حسب بنك المغرب إلى 0,4 ٪ خلال سنة 2005 هنا لأنه مؤخرا أصبحت بعض المافيات تستعمل أساليب متطورة السيد الوزير يتمثل أحدها في توزيع بعض الآليات اللي تتمكن من تسجيل المعلومات الإلكترونية للبطاقات البنكية معهم متعاونين في المحلات التجارية و غيرها و بذلك حصلت حالات استيلاء على أموال المواطنين اللي تاتشكل في هاد النسبة ديال 4 ٪ و عند استعمال البطاقة البنكية و مثل هاذ الحالات ربما السادة المستشارين كايعرفوا هاد الحالات، فبعد إتمام العملية ربما الشباك تايكون فيه خطأ إلكتروني و ماتايعطيش النقود لصاحبها و العملية كاتم و واحد العدد ديال الزبناء ديال هاد الشبابيك الإلكترونية يعني كايلتجأوا لدى الأبناك و لكن ما كاتكونش شي نتيجة اللي ترضي الزبون فحنا الإشكالية اللي كانطلبوا منكم كدولة أنكم تحاولوا تحسنوا شيئا ما من شي طريقة اللي هي يمكن تحمي المواطن المغربي من هاد التطور و نمشيو مثلا بالتقنية اللي وصلت بها بعض الدول لأنه هاد الحالة اللي كانمروا منها مرت منها بعض الدول اللي هي سبقتنا في المعاملة بالبطاقة الإلكترونية. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

لكم الكلمة السيد الوزير من أجل الرد على التعقيب.

السيد الوزير:

و أنا أشكر السيد المستشار على المعلومات اللي عطاو اللي بطبيعة الحال خرجت من بنك المغرب اللي بغيت نؤكد عليه و أطمئن الجميع بأنه أدوات الأداء و منها هاد الآليات الجديدة، بطبيعة الحال السلطات النقدية ساهرة و واعية على ضرورة تحصينها و تمنيعها هذا مؤكد و القانون الجديد ديال بنك المغرب الذي وافقتم عليه أعطي كل الوسائل و كل السلط لبنك المغرب باش يتابع هاد العمليات إضافة إلى ذلك كما تفضل السيد المستشار المحترم كاينة واحد اللجنة ديال المتابعة اللي فيها إلى جانب بنك المغرب، وزارة المالية و كذلك وزارة العدل اللي تابعة لا بالنسبة للشيكات خاصة و لا الآليات الأخرى كل ما يمكن أن يؤدي إلى انحراف، و بطبيعة الحال كذلك الزبناء يتعاملون في إطار المنافسة ما بين الأبناك هم كذلك عليهم أن ينتهزوا فرصة المزاحمة و المنافسة اللي كاينة ما بين الأبناك باش يتعاملوا مع أبناك اللي عندها القدرة باش تاتخلي هاد الآليات تاتعمل بدون تأخير أو بدون مشاكل تقنية، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم،

ننتقل إلى السؤال الموالي موجه أيضا إلى السيد وزير المالية و الخوصصة حول المرسوم المتعلق بالتعويض عند الأخطار لفائدة أطر و أعوان كتابة الدولة المكلفة بالشباب و العاملون في مجال الطفولة الجانحة للمستشارين المحترمين السادة:محمد المنصوري، عبد اللطيف اسطمبولي، المهدي زركو، عبد الحميد البوجادي، حسن أبو العز، عبد القادر قضامن، محمد صالح قميزة، الهاشمي السموني و لحسن بوعود.

الكلمة للسيد المهدي زركو.

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

المستشار السيد المهدي زركي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أخواتي المستشارات،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير،

لقد ظل أطر وأعوان كتابة الدولة المكلفة بالشباب والعاملون في مجال الطفولة الجانحة في حقها تدابير قضائية ينتظرون تغيير وتتميم المرسوم المتعلق بالتعويض عن الأخطار وذلك تحفيزا لهم عن المجهودات التي ما فتئوا يبذلونها لاسيما بعد الشروع في تطبيق قانون المسطرة الجنائية الذي رفع من وثيرة العمل وبالتالي تعددت الصعوبات والأخطار التي تواجههم في تدخلاتهم أثناء القيام بواجبهم نتيجة الحالة الصحية والاضطرابات النفسية والسلوكية التي يعاني منها أغلب الأحداث الجانحين المحالين على المؤسسات لحماية الطفولة.

و جدير بالذكر أن هذه الفئة من الأطر والأعوان تستفيد من تعويض من الأخطار بمقتضى القرار الصادر بتاريخ 11 يوليوز 1955 والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 229 بنفس التاريخ والذي لم يعرف أي زيادة في قيمته منذ صدور هذا القرار إذ أنه لا يتجاوز هذا التعويض 420 درهم في السنة، هذا وتبعا للموافقة المبدئية لمجلس الحكومة في اجتماعهم المنعقد بتاريخ 3 يناير 2002على مراجعة ذلك التعويض والرفع من قيمته وتماشيا مع موافقتكم على مشروع المرسوم المتعلق بالتعويض عن الأخطار المخولة لفائدة الأطر العاملة في مجال الطفولة الجانحة و بعد إجراء مجموعة من التعديلات عليه تبعا للملاحظات التي أثارتها مصالحكم المختصة تمت إحالة هذا المشروع على أنظاركم للتحيين التوقيع عليه بعد أن أدخلت عليه التعديلات الضرورية. فما هو مصير هذا المشروع المتعلق بالرفع من التعويض عن الأخطار المخولة لفائدة الأطر و الأعوان العاملين بمؤسسات حماية الطفولة؟ ومتى سيرى النور من أجل دعم هذه الأطر الموكل إليها السهر على إعادة تربية الأحداث الجانحين؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة للسيد الوزير لإعطاء الأجوبة.

السيد وزير المالية والخوصصة:

شكرا السيد الرئيس.

أولا أشكر السادة المستشارين اللي طرحوا هاذ السؤال يعطيني فرصة كذلك باش أطمئنهم و أطمئن خاصة المعنيين الأمر لأنه المرسوم اللي هدفه هو الرفع من التعويض عن الأخطار المخولة لفائدة بعض الموظفين وأعوان كتابة الدولة المكلفة بالشباب اللي تايعملوا في المؤسسات ديال حماية الطفولة الجانحة و اللي الآن انتقلت من هاذ التعويضات من 360 إلى 500درهم، هذا المرسوم بحال اللي قلتيوا تاخد اعتبارا للقرار الذي أخذه مجلس الحكومة في 3 يناير 2002 و اللي تايعطي نوع من المماثلة بين هؤلاء الموظفين اللي تايعملوا في كتابة الدولة المكلفة بالشباب مع الموظفين ديال إدارة السجون اللي جعلهم يستافدوا من الزيادة بمبلغ التعويض على الأخطار المنوح لهم، فأنا أخبر السادة المستشارين بأنه هاذ المشروع ديال المرسوم وزارة المالية أشرفت عليه بتاريخ 27 أكتوبر 2005 وبما أنه السيد المستشار متبعو ولكن مامتبعش الأحداث لأنه هاذ المرسوم داز في المجلس الحكومي بتاريخ 2 مارس 2006. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. أعطي الكلمة للسيد المستشار المحترم.

المستشار السيد المهدي زركي:

شكرا السيد الوزير.

فعلا طمأننا ملي عطانا هذه الأخبار، ولكن السيد الوزير هاذ الأعوان راهم باقي ما توصلوا بحتى شي حاجة لأنهم هاذ الموظفين راهم كيعملوا فواحد الظروف قاسية و كانعرفوا هادوك الأطفال المشاكل اللي كايعانوا منها و راهم كايعتبروا بحال الآباء ديال هاذوك الأطفال، خاصكم السيد الوزير تراعوا الظروف اللي كايعملوا بها و تعطوهم تعويضات معقولة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. إذن ننتقل إلى السؤال الثالث موجه أيضا إلى السيد وزير المالية و الخوصصة حول التغييرات التي لحقت الميزانية العامة للمستشارين المحترمين السادة: لحبيب لعلج، بنونة عمر، الوردي، محمد طالحا، الخيري بلخير، فليتفضل الأستاذ لعلج.

المستشار السيد لحبيب لعلج:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

بين الأهداف الأساسية السيد الوزير للسياسة المالية وبناء الاقتصاد الوطني قوي يستهدف بالخصوص تشجيع المقاولة و الاستثمار و الدفع بكافة الإصلاحات الهيكلية و القطاعية و المواكبة ديالها، و اعتمادا على إستراتيجية واضحة المعالم و الأبعاد على المدى القريب و المتوسط و الطويل و في هذا الإطار السيد الوزير، يعلم الجميع أن هناك ظروفا داخلية و خارجية لها تأثيرها على المناخ الاقتصادي عموما و على المالي خصوصا كاتفاقية الصيد البحري أو موارد الخوصصة كما هو شأن الدولار و شأن البترول. فلذا نسائلكم السيد الوزير ما هي التغييرات التي لحقت بالميزانية و آفاق تنفيذ قانون الميزانية بالنسبة للمدة التالية من هذه السنة؟ و شكرا السيد الوزير.

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير المالية والخوصصة:

شكرا السيد الرئيس.

وأنا أشكر السادة المستشارين اللي طرحوا هاذ السؤال، هذه فرصة باش نقول بأنه هذه الصعوبات خاصة الخارجية مرتبطة بارتفاع سعر النفط و كذلك بالتغيير في الدولار .....؟ في الاتجاه المعاكس فنحمد الله على ذلك تنفيذ الميزانية غادي وطبيعي وأحسن مما كنا نتوقع نظرا للحركة الاقتصادية اللي كاينة في البلاد وهاذ الحركة بطبيعة الحال تاتأدي كذلك إلى مداخيل طبعا بالنسبة لمداخيل الخوصصة اللي ذكرتوا راه مقررة و غادي تصاوب، احنا الآن عد وصلنا ل Juillet باقي كثر يتصاوب، بالنسبة للمداخيل ديال الاتفاقية ديال الصيد ما مقرراش في القانون المالي أولا كاين واحد المسطرة بالنسبة لهاذ الاتفاقية و على أي حال ما مقرراش في المداخيل اللي كاينة بالنسبة للميزانية، طبعا أنا كا نشكركم لأنه كاين صعوبات ناتجة عن ارتفاع سعر النفط كنا معولين على 60 الآن كايتباع أكثر من 70 و هذا جعل بأنه في الميزانية كاين أرقام ولكن هاذيك الأرقام بالأساس 9 مليار و 640 جلها للمتأخرة ديال 2005 ولكن كذلك مخصصة لتغطية نفقات المقاصة بالنسبة لمادة غاز البوطان و تانعرفوا البعد الاجتماعي نتاعو هو خلال هذه السنة، فطبعا هناك نظام ديال المقايصة أي اللي تايجعل بأنه الأسعار الوطنية يجب قانونا أن ترتبط بالأسعار الدولية ماتانطلبوش الثمن باعتبارات اقتصادية و اجتماعية من المؤكد أنه إلى بقى هاذ الارتفاع ديال الأسعار إلى نهاية السنة غاتخلق لنا مشاكل وربما تكون مشاكل كذلك بالنسبة لتحضير القانون المالي القديم ولكن يمكني نقول لكم بأن الحمد لله التطور الاقتصادي و المالي في بلادنا تايجعل بأنه الآن بأنه المغرب أصبحت له القدرة على مواجهة هذه الصعوبات ولكن اللي تانتمناوه بطبيعة الحال هو أن هذه المشاكل ماتكونش لأنها تؤدي إلى متأخرات أخرى وهاديك المتأخرات غاتسجل القانون المالي ديال 2007.

إضافة إلى ذلك واحنا لا بد ناخدوا بعين الاعتبار البعد المالي، البعد الاقتصادي و البعد الاجتماعي، وهنا هو اللي تاجعل الحكومة مستعملة هذه البعاد الثلاث، و إضافة إلى ذلك فالقطاع الطاقي ومن المؤكد أنه هاذ الوضع هذا غايدفع وخاصو يدفع بطبيعة الحال لأنه يكون عندنا الإستراتيجية للمدى البعيد في مجال الطاقة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة في إطار التعقيب، الأستاذ الحبيب لعلج.

المستشار السيد الحبيب لعلج:

شكرا السيد الرئيس.

هو في الحقيقة حددتوا هذا السؤال في ظرف 3 دقائق اعطيتونا أرقام مهمة جدا وكثيرة هو السؤال في حد ذاته هو كانرغبوا الحكومة تواصل مع المواطنين لأنه هاذ الرقام و هاذ التغييرات وهاذ المعطيات وخاصة المستقبل ديال المواطن المغربي كانتمناو أنه يعالج باستمرار من خلال وسائل التواصل لأنه هاذ الحالة الاقتصادية اللي كايتواجد فيها المغرب، قلنا نعطيوا أرقام مثل الرسم على القيمة المضافة اللي طلعت المداخيل ديالو بواحد النسبة مئوية مهمة جدا كيبين بأن هناك حركة اقتصادية في المغرب لأنه بدات تحرك الحركة الاقتصادية في المغرب اللي كانطلبو منكم السيد الوزير هو التواصل، التواصل اللي ماكاينش مع المواطن المغربي بحيث الوزارة ديالكم عندها تواصل مع الغرفة ديال التجارة و الصناعة ديال فرنسا، والفرنسية عندها مع غرف ديال سفارات خارجية، في حين ماعندهاش تواصل مع المواطن المغربي هاذ الشي اللي ناقصنا، بغينا أنه المواطن المغربي يثق بالعمل الحكومي وأنه تكون نتائج إيجابية اللي كاتقولها الحكومة و اللي كايشهدها المواطن أنه تتعمم في التواصل هذا هو اللي ناقص السيد الوزير، وأنه نهيئوا المواطن المغربي للصعوبات اللي ماجيانا كصعوبات البترول، كصعوبات ربما الدولار، في ما يخص السيد الوزير هناك واحد النقطة اللي ثارت انتباهنا في الأرقام الأخيرة اللي عطاها بنك المغرب أو الخزينة العامة ديال المالية هو أنه استرجاع أو تراجع المحاصيل على الدخل أن هناك رفع في المحاصيل أو المداخيل على الضريبة على القيمة المضافة هناك تراجع في الضريبة على الدخل ب 2٪، وهاذ التراجع كايخلينا نقولوا هل سيستفيد المواطن المغربي من هذه التنمية الاقتصادية و الحركة الاقتصادية حاليا لأن احنا كانعتبروا أنه الضريبة على الدخل هي تبرز مدى القوة الشرائية للمواطن المغربي أو القوة الإنتاجية أو المداخل ديال المواطن فهناك تراجع، فلهذا نتمناوا أنه يكون هذا واحد التواصل اللي يفهم المواطن و يفهم بكيفية أو الصورة الإجمالية بتواصل مستمر للمواطن المغربي في الوقت اللي كانشهدوا فيه أنه هناك برامج كثيرة في التلفزة في حين البرامج الحكومية أو التواصل مع المواطن المغربي غائب تماما، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب، تفضلوا السيد الوزير.

السيد الوزير:

غير للتعليق فقط السيد الرئيس، في الواقع المجهودات التي يجب أن نقوم بها لتحسين أليات التواصل، أنا متافق معها ما كاين مشكل وأعتقد بأنه كذلك البرلمانيين هم كذلك مطالبين باش يلعبوا هاذ الدور في هاذ الإطار هذا، غير بغيت نقول من الناحية ديال المداخيل الضريبية لا للسنة الماضية و لا لهاذ السنة هي مرتبطة بطبيعة الحال بتحسين الأداء ديال الإدارة ولكن مرتبطة بالمؤكد نظرا للقدرة الضريبية ديال الاقتصاد الوطني بالتحسن ديال الحركة الاقتصادية و خاصة بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة هذا مؤشر ولكم كذلك الضريبة على الشركات

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

وبالنسبة للضريبة على الدخل مانساوش بأنه السنة الفارطة ارتفعت ارتفاعا جيدا وهاذ العام مثلا سترتفع مع الأخذ بعين الاعتبار بالأساس أن عدد الموظفين نقص كثيرا لأنه 39 ألف موظف راه خرجوا وبطبيعة الحال مابقاوش يؤديوا كذلك الضريبة، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. وننتقل إلى السؤال الرابع و الأخير الموجه إلى السيد وزير المالية و الخوصصة و يتعلق بالقوة الإبرائية للورقة النقدية من فئة 100 درهم للمستشارين المحترمين السادة: محمد جوهري، سفيان قرطاوي، صوالحي بوزكري، حميد المودن، سعيد اللبار، إدريس حسني مرون، أحمد المنتصر. فليتفضل أحد السادة المستشارين لشرح السؤال.

المستشار السيد محمد جوهري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

هاذ السؤال نطرحوه بالدرجة لأن القصد منه باش يفهموا الناس اشنوا الموضوع، تايتعلق بالورقة النقدية الآخرة 100 درهم اللي وقع الاستبدال ديالها، التقيت وسمعت كثير من الناس بقات عندهم فلوس و أوراق نقدية، لما مشاو لبنك المغرب قالوا لهم طبعا أن انتهى الأجل وكتبوا رسائل لكم السيد الوزير وجاوبتوهم بأنه فعلا انتهى الجل بتاريخ كذا وكذا، فقلت هاذ الموضوع ندرسوه في البرلمان ونطرحوه للنقاش لأسباب مختلفة للاقتصاد التقليدي المغربي يعني مانقدرش نقول النسب لكن كثيرا من الناس كايشتغلوا بواسطة التوفير التقليدي، قلتها في السؤال أن كثيرا من الناس الحياة ديالهم محصورة ما بين الدوار ديالو السوق الأسبوعي أو السوق السنوي ومحل الاشتغال ديالو وأنه باش يعرف أن الفلوس تبدلوا وأن الورقة الفلانية حلت محل الورقة كذا أمر صعب ولاسيما أنه لم يمض على وفاة الملك المرحوم الحسن الثاني إلا وقت قصير بالنسبة للزمن، وأن الأوراق النقدية تحمل صورته في الأوراق اللي تلغات والفلوس الآخرين فيهم حتى كذلك الصورة ديالو فكيفاش غادي يمكن نحميوا الناس أو تحما الحقوق ديالهم، قال لي واحد السيد أن واحد السيد آخر عندو 20مليون ومشا لبنك المغرب وكالولو ماعندنا ماندیروا وقع ما وقع لذلك فلما تجددت العملة الأوربية و توحدت دارت واحد العدد كثير ديال الأساليب وديال الدعاية وديال التوعية وديال وديال، باش الفلوس ديال الدول كلها أنها توقع واحد المرحلة انتقالية وتندامج، الناس يبداوا يستعملوا عملة واحدة.

السؤال المطروح ألا ترون أنه يجب عرض هذه المسألة للنقاش بين الحكومة وبين بنك المغرب وطبعا أقصد السلطات المالية، القرار ماغاديش يكون من السلطات المالية بوحدها، خاص يكون إذا قرار آخر أو بالتعاون معها؟

ما هي الطرق البديلة السيد الوزير لتعويض حاملي هذه الأوراق المالية التي انتهت قوتها، وأستسمح أنا درت أنهيتم قوتها، بقوة القانون قوتها الإبرائية، حتى إذا وقع ما وقع مايكونش القانون سيف مسلط على مستعمل القاعدة، لا يعذر أحد بجهل القانون فليس هناك قانون هناك قرار إداري، طبعا الإدارة هي المشرع الأول تشرع في كل يوم لكن هل يمكن أن نطرح الأمر للنقاش من جديد؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال. تفضل.

السيد الوزير:

أولا أنا متفق، وأشكر السيد المستشار لطرح هذا السؤال بأنه في المجتمع انتاعنا و في الحياة الاقتصادية نتاعنا كاين نوع من الثنائية اللي تايجعل بأنه جزء من المغاربة وربما كاتكون عندهم معلومات أكثر من جزء آخر، ولكن حتى الآليات المستعملة تأخذ بعين الاعتبار هاذ الثنائية نعطي مثال، فهاذ الأوراق اللي تحدث عليها السيد المستشار هي بنك المغرب أعلن على توقيفها في أكتوبر 1997 منذ ذلك الوقت ومن بعد جا واحد المرسوم اللي جعل بأنه غاتبقى تستعمل إلى دجنبر 1998 ومن بعد عاوثاني هاذيك المدة تأخرت إلى 31 دجنبر 2004 أي ملي وقع افعلان على أنه هاذيك الأوراق نظرا لتقادمها ماغتبقاش مستعملة إلى نهاية الفترة مرات ستة سنوات و تسعة أشهر، إضافة إلى ذلك ما تيخرش غير المرسوم وهو مرسوم من عند والي بنك المغرب وتايولي عندو طابع تنظيمي أنه تايوقعوا كذلك الوزير المكلف بالمالية ولكن أكثر من هذا تستعمل كل الوسائل ديال الإعلانات وسائل البلاغات بطبيعة الحال ولكن الإذاعة التلفزية وكذلك القياد، المقدمين والأسواق، يعني هاذ المعلومات كلها تاتمشي وتادوم تايتقال أودي هاذيك الأوراق راه مابقاوش مستعملة وهاذ الشي كولو تادوز 6 سنوات وتسعة أشهر، فهذا هو اللي تايجعل لأنه على أي حال وكذلك شبابيك البريد اللي هي متواجدة في كثير من المناطق ديال البلاد و اللي تاتلعب واحد الدور أساسي في التعريف بعدد من القرارات اللي تايخدها خاصة بنك المغرب عندما يقرر مثل استبدال واحد الأوراق بأوراق أخرى.شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة في إطار التعقيب للمستشار المحترم الأستاذ جوهري.

المستشار السيد جوهري:

أنا أيضا متفق ومقتنع، لكن إلى جينا نحبسو التاريخ فاش عاشت هاذيك الأوراق المالية من تاريخ صدورها غادي نلقاوها ربما 40 سنة أن تنقرض إذا أنتما شفتوا السيد الوزير المرة الأولى سنة، المرة الثانية من باب نخليوها ولكن شفوا التدابير اللي وقعت حقيقة أنه كانمشيوا مثل للبوسطة في أقصى نقطة في البلاد واحد الشباك كايدار فيه المطبوع، عندنا محلات اللي فيها 90٪ ديال الأمية من يلتفت إلى هاذيك الورقة، صحيح جوابكم جواب الحكومة احنا الآليات كافية هي هاذي، الناس

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

كيفاش كايشتغلوا هو هذا، كاين المقدمين، وكاين كذا، ولكن مزيان هاذ الشي كولو تعمل، ولكن هاذ الإنسان اللي بقاوا الفلوس في يدوا تايقول الفلوس ديال بلادي ورزقي وحياتي على هاذ الشي، ألا نستطيع برلمانا وحكومة، السلطات المالية أننا نوجدوا شي حل كيفما كان لهاذ المواطن. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. السيد الوزير لكم.

السيد الوزير:

طبعا منبقاوش نتناقشوا فهاذ القضايا ولكن على أي حال السيد المستشار رجل قانون كذلك وهذا نعتز بذلك وبالتالي بطبيعة الحال تايعرف بأن المقتضيات القانونية في وقت من الأوقات يجب أن تطبق في الزمان و المكان، المؤكد بعض الناس يتضرروا بطبيعة الحال وقد نتفهم ذلك من الناحية الذاتية الشخصية لكن يجب كذلك أن نذكر خاصة الآن لأن حق الأوراق النقدية راه تصبح بسرعة متقادمة لأن كاين تقنيات في الأوراق النقدية، ولذلك راه ماتيبقاش خصها تطول كاين الآن واحد التقنيات اللي تاتجعل بأنه البنك ديال الإصدار أي البنك المركزي خصوا يكون محترس ويكون حاضر بالتحكم في الأوراق المستعملة وإذا أصبحت متقادمة فطبعا يجب أولا أن يخبر يخلي واحد الوقت احنا قلنا الآن تقريبا سبع سنوات ولكن من بعد كاين حدود ديال الأشياء. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم باسمكم أشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة المباركة وننتقل إلى السؤال الموالي الموجه إلى السيد الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة حول نقص التجهيزات و وسائل العمل الذي تعرفه إدارات الدولة للمستشارين المحترمين السادة: حسن أوتاغليست، حسن القيشوحي، الحاج الدرمومي، حسن الفراحي، أحمد بولون، كرم محمد سعيد، عبد الرحيم الشرقاوي، عمر كردودي. فليتفضل أحد السادة المستشارين لطرح السؤال مشكورا.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أختي وإخواني المستشارين،

بالرغم من التحولات الجذرية التي تشهدها بلادنا على مستويات عدة فإن إدارتنا لا تزال دون التطلعات اليومية للمواطنين من حيث أجهزتها ووسائل عملها بحيث لا زلنا نرى كثيرا من المؤسسات الدولية تعتمد على الوسائل التقليدية ومتقادمة هذا ما يؤثر سلبا على مواطنين ومستثمرين على حد سواء في تعامل مع الإدارة، لهذا نوجه إليكم السيد الوزير: هل هناك برنامج محدد لتجهيز الإدارة المغربية بتجهيزات ووسائل على عمل التحديث حتى تقدم خدماتها بأقل تكلفة وأكثر جودة؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضلوا السيد الوزير.

السيد محمد بوسعيد الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة :

باسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

بداية أتوجه بالشكر للسادة المستشارين على طرحهم لهذا السؤال وإن كنت قد احترت قليلا في الإجابة عليه بأي صفة سوف أجيب عليه لأن هو عام ويتكلم على النقص في الوسائل بصفة عامة، الوسائل داخل الإدارات العمومية ووسائل العمل الحديثة ولكن سوف أحاول أن أوضح بعض الأشياء طبعا أشكر السادة المستشارين على طرحهم لهذا السؤال لأنه يعكس انشغالنا المشترك للنهوض بالإدارة المغربية و بوسائلها لعصرنة تجهيزاتها حتى نتمكن من تقديم الخدمات وفقا للغايات المنشودة على مستوى الجودة و الكلفة وأود في سياق الجواب على السؤال المطروح أن أؤكد أن هناك العديد من المصالح الإدارية التي لها ارتباط يومي بالمواطن قد قطعت أشواط مهمة في تطوير آليات عملها. كاين بعض المقاطعات التابعة لبعض الجماعات المحلية، كاين الدوائر التابعة للمديرية العامة للأمن الوطني، المحاكم، المصالح الضريبية، الجمارك، الخزينة العامة للمملكة، العديد من المؤسسات العمومية التي تدبر الخدمات العمومية التي تتوفر على وسائل حديثة للعمل وتؤدي خدماتها العمومية بطريقة عصرية، هناك طبعا الضمان الاجتماعي، المكتب المغربي للبراءة الفكرية أو الملكية الفكرية، فهناك العديد من المبادرات في اتجاه تطوير وسائل العمل و تطوير أيضا الخدمات العمومية، وإن كنت أشاطر السادة المستشارين الرأي في أنه ربما لا زالت بعض الإدارات تعتمد الوسائل التقليدية، فإنه يجدر التذكير بأن تجهيز كل إدارات الدولة بالآليات المتطورة يشكل مرحلة تدرجية ضمن البرنامج الوطني للإدارة الإلكترونية الذي وإن كان قد قطع أشواطا مهمة على مستوى النهوض بالمعلوميات تجهيزا وممارسة في أهم القطاعات فإننا نتطلع على المدى المتوسط إلى تعميم الخيار التكنولوجي على مختلف إدارات الدولة مركزيا وترابيا و هو ما تؤكده الإنجازات المحققة في هذا المجال حيث تم وضع أكثر من 150 خدمة عمومية على الخط أي بنسبة تناهز 42٪ من البرنامج المسطر. وأريد أن أحيط السادة المستشارين علما بأن مبادرات مهمة قد تم إنجازها و سيتم العمل على تعميمها نذكر منها انخراط بعض الجماعات المحلية التي انطلقت في تقديم مجموعة من الخدمات الحالة المدنية على الخط و التي أحرزت على جائزة امتياز لأحسن خدمة إليكترونية هاذ السنة

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

بالإضافة إلى اعتماد النظام الإليكتروني في مجال التصريح الضريبي و في مجال تتبع تنفيذ الأحكام القضائية على مستوى محاكم المملكة إضافة إلى الشروع ابتداء من السنة المقبلة في العمل ببطاقة التعريف الوطنية البيومترية التي ستساهم ولاشك في التخفيف من عناء المواطنين للحصول على بعض الوثائق الإدارية.

السيد الرئيس،

لقد اتخذت الحكومة مجموعة من التدابير والإجراءات المصاحبة كضمان انخراط جميع الإدارات في تطوير عصرنة وسائل عملها نذكر منها وضع آليات تحفيزية تحت مختلف القطاعات على دعم وتحسين الخدمات العمومية من بينها أو من أهمها تنظيم المنتدى السنوي للإدارة الإليكترونية، تفعيل صندوق تحديث الإدارة العمومية الذي يهدف إلى مصاحبة تمويل أهم المشاريع التحديثية الرامية إلى تحسين الخدمات العمومية، ثالثا التنصيص بأن المرسوم الأخير الصادر في 2 دجنبر المتعلق ..... على ضرورة التوفر على وحدة إدارية مكلفة بتدبير الأنظمة المعلومية في هيكل كل وزارة، وفي الختام أود التأكيد على أن تجهيز المصالح الإدارية لآليات ووسائل العمل الحديثة تعتبر مسؤولية كل قطاع الذي يتولى اقتناء معداته اعتمادا على برمجة الاعتمادات وفق الحاجيات الحقيقية لكل قطاع ولأنه مستقبلا سوف تحظى المصالح الخارجية للوزارات والإدارات ذات الشبابيك أي التي لها علاقة مباشرة مع المرتفقين أنها ستحظى بالأولوية في ميزانية التجهيز بوسائل العمل الحديثة. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة للمستشار المحترم الأستاذ بوسلهام بيثة في إطار التعقيب فليتفضل.

المستشار السيد بوسلهام بيثة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

كانشكروك السيد الوزير على المعطيات اللي عطيتيني ولكن كانشكروا كذاك الحكومة باسمكم لأن كاتشاطرونا في هذا السؤال اللي طرحنا عليكم اليوم وكانبداو واحد التساؤل و هو أن الآن تجهيزكم لجميع الإدارات ولكن الآن عندنا الجماعات القروية يجب ألا تنسى كذلك؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، السيد الوزير كاين كلمة في إطار التعقيب؟

السيد الوزير:

لا ربما اللي بغيت نعقب أنه ملي كانهدروا على القطاعات العمومية فيها الإدارات، الدولة، فيها الجماعات المحلية، فيها المؤسسات العمومية وبالفعل أستسمح إن قلت أن ربما الجماعات المحلية لا تحظى بالأهمية أو بالاهتمام أو الاعتناء من لدن طبعا المشرفين على الجماعات المحلية من أجل أن ترقى في الأداء إلى مستوى يجعلها تسرع من الخدمات، أقول بعض، كما ننتقد احنا هنا تانقولوا الصراحة أن الجماعات المحلية أقول بعض اللي ربما ماعندهومش الوسائل خصوصا الجماعات القروية يجب أن تعتني لأن ملي كانهدروا على الإدارة بالنسبة للمواطن بالنسبة ليلو الإدارة شنو هي ماشي هي وزارة الصناعة، الإدارة هي الجماعة المحلية، هي المحكمة، هي الأمن، هي ربما الضريبة و المحافظة، إلى أبعد تقدير فلهذا طبعا إلى بغينا نهتموا بالإدارة و القطاع العام كعمومي يجب الاعتناء أيضا باش نجعلوا كل المرافق الإدارية أينما كانت في مستوى الجودة المطلوبة. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. وننتقل إلى آخر سؤال مبرمج في جدول أعمال هذه الجلسة موجه إلى السيد وزير التجارة و الصناعة و تأهيل الاقتصاد حول تراجع دور غرف التجارة والصناعة والخدمات للمستشارين المحترمين السادة: محمد الخضوري، مولاي الحسن طالب، عبد السلام خيرات، المكي زيزي،عذاب الزغاري، أبو بكر عبيد، بو شعيب الهلالي.

قبل ذلك أشكر السيد الوزير على مساهمته، وأعطي الكلمة لأحد السادة المستشارين لبسط السؤال، فليتفضل أحد أعضاء فريق الاتحاد الاشتراكي لشرح السؤال.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أختي إخواني المستشارين،

السيد الوزير،

خلال السنوات الأخيرة لا أحد ينازع في تراجع دور غرف التجارة والصناعة والخدمات ببلادنا رغم كل المبادرات التي قامت بها من أجل إعادة النظر في هياكلها وأدوارها سيما أن صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله ما فتئ يعلن في خطاباته على ضرورة قيام هذه الغرف بمهام تنموية غير أننا نلاحظ العناية الكبيرة التي تحظى بها المراكز الجهوية لاستثمار واعتماد الحكومة عليها في برامجها الحيوية على حساب الغرف التي تتجاهلها الحكومة لدرجة أن عقد البرامج الذي اقترح عليها وعقدت عليه أكبر الآمال لم نعد نسمع عنه وطوي ملفه فعلى الرغم من أن لكل هيئة اختصاصاتها واستقلاليتها فإن أهداف التنمية وتنشيط الاقتصاد الجهوي والرفع من قدراته التنافسية تبقى مشتركة بينهما، لذلك فإننا نطمح إلى أن تقوم الوزارة بمبادرة تسعى من ورائها إلى تكثيف الجهود وتعبئة الوسائل المالية والبشرية جهويا لا إلى تشتيتها وتبديدها، وبالطبع فإن هذه المبادرة ستكون إذا اتخذتموها خطوة مشجعة يمكن أن تخطوها الغرف في انتظار الخطوة الكبرى التي تنتظرها بعد أن تبدأ وزارتكم الموقرة في الشروع في الإصلاحات الجذرية التي تحتاج إليها.

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

ومن هذا المنطلق فإننا نسائلكم السيد الوزير عن الإجراءات التي اتخذتها وزارتكم الموقرة لإعداد صيغة رسمية للتعاون بين الغرف والمراكز الجهوية للاستثمار تترجم على أرض الواقع في مجالات تبادل المعلومات واستقبال المقاولين واستشارات الغرف في الرخص الممنوحة والقيام بدراسات مشتركة قطاعية، وهل تفكرون السيد الوزير في صيغ أخرى لتأهيل غرفنا وتشجيعها بالنظر إلى الحالة المزرية التي أصبحت عليها خاصة عندما تزور أو تستقبل مثيلات هذه الغرف في العربية أو الآسيوية أو بأوروبا؟ شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد وزير التجارة والصناعة وتأهيل الاقتصاد صلاح الدين مزوار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة و السادة المستشارين المحترمين،

أود في البداية أن أشكر الفريق الاشتراكي لطرح هذا السؤال ولاهتمامه المستمر بقضايا غرف التجارة والصناعة والخدمات، ما أريد أن أؤكد عليه في البداية هو أن المراكز الجهوية للاستثمار، صاحب الجلالة هو اللي عطى كذلك الانطلاقة ديالها، واعطى الانطلاقة ديالها انطلاقا من رؤية وانطلاقا من أهداف، كاين هناك قناعة مشتركة أنه كاين هناك إشكالية مرتبطة بعملية الاستثمار وكذلك أنه تشكل كذلك المراكز كان دورها السياسي هو بسط عملية الاستثمار وكذلك أنه تشكل كذلك نقطة لقاء مع المستثمرين لمساعدتهم ولتوجيههم، هذا ماكينفيش الدور ديال غرف التجارة والصناعة والخدمات لأنه بدورها كيبقى كذلك مرتبط بعملية الاستثمار على المستوى الجهوي، إذا هذا ما كينفيش الدور ديالها.

الجانب الثاني هو أنه عملية الاستثمار بشكل عام ماشي يعني نقطة اللي كاتهم مركز واحد أو مراكز الوزارة ديالي بنفسها كتساهم في هذه العملية عبر الفروع ديالها عبر المديريات ديالها علما بأنه دورنا هو دور تنموي، جور يسعى إلى البحث عن المستثمرين وتقوية عملية المستثمرين.

النقطة الثانية ما أريد أن أؤكد عليه ولأطمئن كذلك السادة المستشارين هو أنه عقد البرنامج لم .... نحن بصدد تفعيله، هاذ القانون المنظم الجديد لغرف التجارة هو مستوحى من هاذ العقد الإطار، هاذ عقد الإطار كيوسع الصلاحيات بين غرف التجارة والصناعة والخدمات، إذا الدينامية مستمرة في الجانب الثاني هو أنه الغرف بدأت تدمج في إطار البرامج ديال الحكومة، مثلا آخر عملية اللي كاتهم مقاولتي وغرف التجارة والصناعة والخدمات داخلين فيها وهناك يعني المراكز ديال مقاولتي داخل الغرف، والغرف كانت خذات المبادرة في هاذ الاتجاه، إذن الدينامية ديال إعادة الاعتبار لغرف التجارة والصناعة اللي كاتلعب دور هام أنه كاين هناك قناعة مشتركة، أنه الغرف بالمغرب يجب أن يعاد لها الاعتبار وأن تعطى لها الإمكانيات، لكن الإمكانيات في إطار الصلاحيات المستعملة كما تانقول ديما الغرف يجب أن تصل إلى شبه استقلالية مالية وعلى المستوى المتوسط هاذ القناعة خاصها تكون مشتركة و إلاّ غانبقاوا في نفس الحلقة لأنه الدولة في إطار.ما هو موجه للغرف ماغاديش تبقاش كتماشى معها يعني الإشكالية غاتبقى مطروحة، إذن الهدف و اللي تاتافقنا عليه جميع هو أنه الغرف يجب أن توسع صلاحيتها وأن تعطاها إمكانيات تطوير إمكانياتها المالية واستقلاليتها المالية عبر وسائل أخرى، إذن لأطمئن السادة المستشارين المحترمين، العمل مازال مستمر هناك يعني ثقافة مشتركة اليوم ما بين مختلف الغرف وكذلك الوزارة الوصية والحكومة بشكل عام وهناك إرادة مشتركة وإن شاء الله غادي نوصلوا جميع إلى الهدف المتوخى وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة لكم في إطار التعقيب، تفضلوا أسيدي.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس.

نشكركم السيد الوزير جزيل الشكر على توضيحاتكم وعلى الاهتمام الذي تولونه لغرف التجارة والصناعة والخدمات وأكبر دليل هو وجودكم اليوم معانا للإجابة على هذا السؤال الوحيد، إلا أننا نطلبوا من السيد الوزير في انتظار وضع آليات جديدة ورد هذا الاعتبار لهاذ المؤسسات الدستورية أن تفكروا في نهج إستراتيجية علمية وعملية قصد دعم التنسيق بين غرف التجارة والصناعة والخدمات وبين المراكز الجهوية للاستثمار حتى لا تبقى هذه الغرف هي آخر من يعلم في مستجدات ميادين الاستثمار وكذا الرخص الممنوحة في هاذ الميادين. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. هل لكم السيد الوزير كلمة في إطار الرد على التعقيب؟

السيد وزير التجارة والصناعة وتأهيل الاقتصاد :

لا هاذ النقطة هاذي يعني مراكز الاستثمار هي مراكز مستقلة والغرف هي كذلك مراكز جهوية مستقلة، التواصل ما بيناتهم أو العمل المشترك يعني هو خاصو يدخل في دينامية ديال العلاقات ما بين مؤسستين، بالطبع الوزارة يمكن لها تساعد وتساهم بطريقة أو بأخرى في خلق هاذ المواد التواصلية ما يمكنهاش تفرضها أي باش نكونوا واضحين بيناتنا احنا يمكننا نخلقوا الدينامية فهاذ المقاولة تايخلق لنا هاذ العلاقة عملية مقاولتي غادي تكون القاطرة الأولى بما يخص الاستثمار أنه يمكن تكون تبادل المعلومات وعن التواصل ما بين الجهازين كيفما كان الحال سنأخذ بعين الاعتبار التوصية ديالكم وسنعمل في هذا الاتجاه جميعا إن شاء الله. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم حضرات السيدات والسادة باسمكم أشكر السادة أعضاء الحكومة على مساهمتهم ونحن قد انتهينا من هذه الجلسة فقط أذكركم بأننا لنا موعد مع جلسة أخرى بحول الله حوالي الساعة الخامسة من أجل عقد جلسة تضامنية مع الشعب الفلسطيني الشقيق.

ورفعت الجلسة.